فينقطع الثانية وتناهى ويلزم منه تناهى الاولى لانها لا تزيد
على الثانية الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه
يكون متناهيا بالضرورة وقد فرضناها غير متناهيين هذا
خلف وهذا التطبيق انما يمكن فيما دخل تحت الوجود دون
ما هو وهمى محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد
النقض بمراتب العدد بان تطبق جملتان احديهما من الواحد
لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية ولا بمعلومات
الله تعالى ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية لكونها
شاملة على الواجب والممتنع والممكن بخلاف الثانية فانها
مخصوصة بالممكنات مع ان كلا منهما غير متناهية وذلك لان
معنى لا تناهى الاعداد والمعلومات والمقدورات انها لا تنتهى
الى حد لا يتصور فوقه اخر وهو غير محال بل واقع قطعا كنعم
الجنة لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل تحت الوجود فانه هو
المحال وفى هذا البرهان انظار اخر مع اجوبتها مذكورة فى
الكلابية وفيها براهين اخر تدل على بطلان التسلسل قوله
المحشى فلا يلزم ذلك فيه نظر لان الكلام ينقل الى ايقاع الله
تعالى شيئا واحدا الا ان ايقاع الله تعالى ان كان من غير
تعالى يلزم الاحتياج اليه وهو محال وان كان منه تعالى يلزم
عند ايجاده تعالى شيئا ان يوجد امورا محققة غير متناهية
هى الايقاعات المترتبة وبداهة العقل قاطقة باستحالة
ذلك وجوابه ان ايقاعه تعالى قديم فلا يحتاج الى ايقاع اخر لان
علة الاحتياج هى الحدوث ولاستحالة فى تقدم ذات الشئ
على وجوده ولا يلزم منه قدم المكون لان تعلق التكوين
حادث وعلى تقدير كونه قديما لا يلزم قدم المكون ايضا لانه
تعلق فالازل يوجوده فيما لا يزال لا يقال لا يبعد كل البعد

ان يقال



ان يقال انه يجوز ايجاده تعالى امورا محققة غير متناهية عند ايجاده
تعالى شيئا ويجوز ترتب امور غير متناهية فى وقت غير متناه
لانا نقول بعد بل لا يجوز لانه يلزم على الاقل اجتماع الامور
الغير المتناهية فى زمان متناه وهو زمان ايجاد ذلك الشئ
وعلى الثانى جواز التسلسل فى امور مترتبة فى الوجود من غير
نهاية وهو باطل ببرهان التطبيق فى الحقيقة على ما بين
فى محله قوله المحشى والالزام ليس بتمام فيه نظر لان مجموع القدرة
والارادة اذا كانا كما فيا عند الاشعرى فى ايجاد شئ وهما جوهران
فى العبد فيكفى فى وجود شئ عند تعلقهما اليه وجوابه انه لا يلزم
من كون مجموع قدرة الله تعالى وارادته كما فيا فى ذلك كون مجموع
قدرة العبد وارادته كما فيا فيه لجواز ان يحتاج هناك الا تكون
الحادث بسبب كونهما ناقصتين بالنسبة الى قدرة الله تعالى
وارادته فلا يجرى دليل النقض عنه تعالى هناك اصلا فيه نظر
لان ذلك التكوين الحادث ان كان بقدرة العبد وارادته
فلا بد هناك من تكوين حادث اخر لا فرق حينئذ بينه وبين
سائر افعاله الاختيارية فى ذلك فيلزم التسلسل وان كان بمجرد
قدرة الله تعالى وارادته من غير مدخلية قدرة العبد و
ارادته اصلا لا تاثيرا ولا كسبيا فيلزم الجبر لا محالة فيه
تامل فتامل قوله المحشى ويمتنع انتهائه الى ايقاع قديم فيه
نظر اذ قد عرفت ما ينفى لزوم قدم الحادث ولا شك انه
يجرى فى القدرة والعلم والارادة ايضا اذ لا يتصور شئ
منها من غير مقدور ومعلوم ومراد فما هو جوابه فهو جوابنا
اللهم الآن يفرق بين الايقاع بالمعنى المصدرى وما هو
المبدا له بان الاول لا يتصور بدون ما يقع به بخلاف المبدا
فانه يتصور بدونه بالوجهين السابقين فى التعلق وفيه نظر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)